المرضى يروحوا فين؟...وقف قرارات العلاج على نفقة الدولة بمستشفى "هرمل للأورام" بعد خصخصتها!!!

الثلاثاء 3 يونيو 2025 06:00 م

كما كان متوقعا، تفاجأ عدد من المرضى في مستشفى أورام دار السلام "هرمل"، بعد نقل تبعيته إلى مجموعة "جوستاف روسيه"، بطلب الإدارة الجديدة مطلع الأسبوع الجاري، فتح ملفات جديدة لهم من البداية، إلى جانب توجيههم لإعادة إصدار قرارات العلاج على نفقة الدولة.

علاوة على تراجع مستوى الخدمات الطبية المقدمة للمرضى خلال الأيام الماضية، عقب تغييرات إدارية مفاجئة داخل المستشفى.

ووفق المرضى، فإن ممرضًا واحدًا فقط كان موجودًا لمتابعة عدد كبير من حالات العلاج الكيماوي، ما زاد من معاناتهم، إذ امتدت فترة انتظارهم أكثر من 4 ساعات للحصول على الجلسة،علاوة على رفض ختم تقاريرهم الطبية "بحجة أن الختم القديم سيتم تغييره".

وتعد تلك الوقائع بداية لعهد جديد من التضييق على المرضى لحرمانهم من العلاج المجاني أو منخفض التكلفة بالمستشف بعج خصخصتها، وهو ما يتصادم مع احاديث المسئولين عن تطوير الخدمات والتوسع بها عن الخصخصة أو إشراك القطاع الخاص في تقدي الخدمات الطبية، وهو ما فندته "نافذة مصر: في الكثير تقاريرها عن خصخصة الخدمات وتسليعها ورفع تكلفتها، كأحد أهداف المستثمرين.

وفي 6 فبراير 2025، وقّعت وزارة الصحة عقد شراكة مع شركة إليفيت، المتخصصة في إدارة المستشفيات، والشريك الحصري لمعهد جوستاف روسيه الفرنسي في مصر، لمنحها حق إدارة وتشغيل وتطوير هرمل، وتحويله إلى أول فرع للمعهد الفرنسي خارج فرنسا.

وتبلغ حصة وزارة الصحة من إيرادات إدارة وتشغيل وتطوير هرمل على مدار 15 عامًا، إذ تحصل الوزارة على 3% من الإيرادات في السنوات الخمس الأولى، ترتفع إلى 5% في السنوات التالية.

ومنتصف أبريل الماضي، تفاجأ عدد من المرضى الذين يتلقون العلاج على نفقة الدولة في "هرمل"، بعد نقل تبعيته إلى "جوستاف روسيه"، بمنعهم من دخول المستشفى والانتظار داخل الاستراحة، وهو ما ينفيه المستشفى.

وبات المرضى مطالبين بإعادة استخراج القرارات من الجهات المختصة، وذلك لختمها بالختم الجديد المعتمد من الإدارة الجديدة، كما حرى تغيير عدد كبير من أفراد الفريق الطبي، وذلك بموجب العقد المبرم مع وزارة الصحة، الذي ينص على الاحتفاظ بنسبة 25% فقط من القوة العاملة الأصلية.

كما أن الأطباء والممرضين الذين تقرر إنهاء تكليفهم سيتم نقلهم إلى مستشفيات أخرى تابعة لهيئة أمانة المراكز الطبية المتخصصة وفقًا لرغبتهم الشخصية، فيما تستكمل الإدارة باقي الفريق الطبي خلال الفترة المقبلة لسد النقص.

وجرى استبدال طاقم الأمن بالكامل ضمن خطة إعادة الهيكلة الإدارية التي تنفذها الجهة المشغلة للمستشفى.

من جانبه، قال مدير جمعية الحق في الدواء للرعاية الصحية محمود فؤاد، في تصريحات صحفية، إن ما يحدث في المستشفى كان متوقعًا، موضحًا أنهم سبق وحذروا من عدم وجود بنود تلزم الشركة الجديدة بتقديم خدمات محددة، وأن الحكومة لا تملك أي دور فعّال داخل المستشفى بعد تشغيله بالشراكة مع القطاع الخاص.

وأضاف فؤاد أن العقد الموقع مع الشركة يمنحها السيطرة الكاملة مع احتفاظ الدولة بنسبة 25% فقط، وهو ما أدى إلى تسريح عدد كبير من الأطباء والممرضين وأفراد الأمن، وسط اعتراضات من نقابة الأطباء على عمليات التسريح الجماعي.

وطالب بضرورة أن يكون لوزارة الصحة دور رقابي وتنفيذي واضح في إدارة المستشفيات التي يتم تشغيلها بالشراكة مع القطاع الخاص، حفاظًا على حقوق المرضى وضمان استمرارية تقديم الخدمة الطبية بجودة عالية.

وحسب الاتفاق، ستخصص 70% من أسرَّة المستشفى لخدمة مرضى الأورام الذين يُعالجون على نفقة الدولة أو ضمن نظام التأمين الصحي، في حين تُخصص الـ30% المتبقية لصالح الشركة المسؤولة عن الإدارة، وتُقدم خدماتها بأسعار استثمارية.

وفي مارس الماضي، وافق مجلس الوزراء مبدئيًا على منح المعهد الفرنسي الحق في استغلال وتشغيل مستشفى "هرمل". ورغم اعتراض نقابة الأطباء والعديد من المؤسسات المهنية والحقوقية، أصدر الرئيس عبد الفتاح السيسي في 24 يونيو/حزيران 2024 القانون رقم 87 لسنة 2024 بشأن منح التزام المرافق العامة لإدارة وتشغيل وتطوير المنشآت الصحية، الذي يسمح للمستثمرين المصريين أو الأجانب، سواء أفرادًا أو شركات، بإدارة وتشغيل المنشآت الصحية.

وكان المحامي الحقوقي خالد علي وكيلًا عن ستة أطباء من بينهم منى مينا ورشوان شعبان، عضوا مجلس نقابة الأطباء السابقان، أقام دعوى قضائية أمام محكمة القضاء الإداري، طالب فيها بوقف تنفيذ وإلغاء قرارات خصخصة بعض المنشآت الصحية العامة تحت مسمى "الشراكة مع القطاع الخاص".

وتطرقت الدعوى إلى ما وصفته بمخالفات دستورية في مواد القانون، مشيرة إلى أنها "تهدد مصالح المصريين وتعرض حقوق الطواقم الطبية للخطر"، ومنها السماح للمستثمرين بالاستغناء عن 75% من العاملين، وهو ما قد يضر باستقرار الكوادر الطبية ويؤثر سلبًا على برامج تدريبهم في المستشفيات المتميزة.

وهكذا يدفع المرضى والفقراء حياتهم ثمنا لسياسات الخصخصة التي يتوسع بها السيسي من اجل الدولار، وتقليص الانفاق الحكومي على صحة المصريين.